

## تجليات الظاهر الأصولي ومكانه في النظرية التداولية

### إعداد الباحث

يوسف بن أحمد بن عبد الله المدحاني  
طالب دكتوراه بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا  
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية وآدابها- تخصص اللغويات  
Email: [madhaysff@gmail.com](mailto:madhaysff@gmail.com)

### إشراف

أ.د. عاصم شحادة علي  
قسم اللغة العربية وآدابها  
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية  
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا  
Email: [muhajir4@iium.edu.my](mailto:muhajir4@iium.edu.my)

### ملخص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن تجليات مصطلح الظاهر ومرادفاته في كتب التداوليين وأبحاثهم، وبيان المصطلحات المستخدمة في التعبير عنه، وبيان مدى توفيقهم في استخدام هذه المصطلحات في التعبير عن هذا المفهوم، كما يهدف إلى الكشف عن مكان الظاهر في النظرية التداولية، ومفاهيمها، وخاصة في بحثي الإشارات، والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية، وباستثمار المنهج الوصفي التحليلي توصل الباحث إلى "اللفظ الدال على معنى الوضع الأصلي أو العرفي، ويحتل غير احتمالاً مرجوحاً"، وأن التداولية دراسة اللغة في الاستعمال، وقد خلص إلى أن أبرز التباينات الفكرية للتصور النظري للظاهر في الفكر التداولي المعاصر عبر مفاهيم التداولية: الإشارات وقوانين الخطاب ونظرية الاستلزام الحوارية، تتمثل في عدم وضوح هذا المصطلح عند بعض التداوليين العرب؛ كما بينا مكان وجود الظاهر عبر مفاهيم الإشارات والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية.

**الكلمات المفتاحية:** الظاهر الأصولي - النظرية التداولية - الإشارات - المبادئ الحوارية - الاستلزام الحوارية.

## Abstract

This research aims to study the concept of *Zāhir* in contemporary pragmatic thought using the descriptive analytical approach. It concluded that the theoretical conception of *Zāhir* by most Muslim legal theorists (Al-Uṣūlyyon) is “The word that indicates the meaning of the original or customary situation, and the other may be a likely possibility”. It concluded also th pragmatic theory is study the language in use. As for the pragmatic phenomenon, it appears in its inherent characteristics within the pragmatic theories, and the terms that express it in the writings of Arab pragmatic researchers, such as '*Zāhir al nas*' and the literal and original meaning. This research also concluded that the most prominent intellectual differences in the theoretical perception of *Zāhir* through pragmatic concepts: deixis, conversational implicature and speech acts, is represented in the lack of clarity of this term in some minds of Arab pragmatists.

**Keywords:** *Zāhir* - pragmatic theory – deixis - conversational implicature - conversational maxims.

## مقدمة

اللغة ظاهرة إنسانية عامة، تتداولها المناهج الإنسانية على اختلاف الثقافات والألسنة واللغات؛ فلا غرو أن نجد تقارباً فكرياً في استثمار الأدوات اللغوية في التعامل مع مختلف النصوص اللغوية، ومع التلاقح الفكري بين مختلف الثقافات المعاصرة، برزت نظريات تعدت حدودها التي نشأت فيها، لتصبح نظريات عامة، تستثمر في أكثر من ثقافة، ومن بين هذه النظريات التي نشأت غربياً، ثم استثمرت في ثقافتنا العربية النظرية التداولية. وقد نشأ عن هذا التلاقح الفكري في التعامل مع النص اللغوي استثمار التراث الإسلامي العربي في تكيف النظرية التداولية للتعامل مع النص اللغوي العربي، ومن ثم استخدم الباحثون في هذا الاستثمار اصطلاحات تراثية عربية في التعبير عن بعض اصطلاحات النظرية التداولية، ومن هذه المصطلحات التراثية الخاصة باللغة العربية مصطلح الظاهر.

ومن هنا فكرة هذا البحث للنظر في كيفية هذا الاستثمار، وما موقعه في النظرية التداولية، وبيان مدى توفيق المستخدمين لهذا المصطلح في التعبير عن مفاهيم النظرية التداولية، وفي الجانب المقابل كان لا بد من تحرير مصطلح الظاهر بمفهومه الأصولي، وبيان مكانه في النظرية التداولية، فكان أن توصلنا إلى ذلك بالكشف عن فلسفة الظاهر في الفكر التداولي الحديث؛ ومن ثم جاء هذا البحث ليكشف ويجلي بعضاً من جوانب التلاقح الفكري بين الفكر الغربي والاستثمار العربي لهذه النظرية التداولية.

## مشكلة البحث

ضبط مفهوم الظاهر ومرادفاته واستخداماته في كلام التداوليين، والتباينات الاصطلاحية بين المفاهيم المتداخلة معه، وبيان تجلياته ضمن النظرية التداولية، وفلسفته في ضوئها، ومكان وجوده داخل مفاهيمها ونظرياتها الفرعية، كالمبادئ الحوارية والإشاريات.

## أسئلة البحث

- 1- ما مفهوم الظاهر عند علماء أصول الفقه؟
- 2- ما النظرية التداولية؟
- 3- كيف يتجلى الظاهر في الفكر التداولي الحديث؟ وما أهم التباينات الفكرية في استخدامه؟
- 4- كيف تبدو فلسفة الظاهر في ضوء النظرية التداولية؟
- 5- أين يكمن الظاهر في النظرية التداولية الحديثة؟ وكيف تبدو مقارنته الفكرية مع التراث الأصولي الإسلامي؟

## أهداف البحث

- الكشف عن تجليات مصطلح الظاهر ومرادفاته في كتب التداوليين وأبحاثهم، وبيان المصطلحات المستخدمة في التعبير عنه، وبيان مدى توفيقهم في استخدام هذه المصطلحات في التعبير عن هذا المفهوم.
- الكشف عن فلسفة الظاهر في ضوء النظرية التداولية.
- الكشف عن مكان الظاهر في النظرية التداولية، ومفاهيمها، وخاصة في مبحثي الإشاريات، والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية.

## أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الكشف عن تجليات الظاهر في النظرية التداولية، في ظل وجود الخلط وعدم وضوح المفهوم الأصولي في أذهان كثير من التداوليين العرب الذين يعبرون به عن بعض المفاهيم التداولية والاصطلاحات التي يستخدمها العلماء الغربيون في التعبير عن ظواهرها، وبيان فلسفة الظاهر في الفكر التداولي الحديث؛ للتوسل إلى الكشف عن مكامن وجوده في النظرية التداولية.

## منهجية البحث

إن المنهج المتبع في بحثنا هذا هو المنهج الوصفي التحليلي، ببيان المقاربة التنظيرية لمفهوم الظاهر الأصولي والنظرية التداولية، مع استثمار المنهج الموازن في بيان تجليات الظاهر في النظرية التداولية.

## حدود البحث

تتمثل حدود البحث الموضوعية في اقتصار الظاهر على الظاهر الأصولي، واقتصار بيان مكامن الظاهر ضمن النظرية في الإشارات والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية.

## أولاً: الظاهر اصطلاحاً

عند تأمل تعريفات الأصوليين للظاهر نجد أنه ما احتل معنيين هو في أحدهما أرجح وأقوى وأظهر، ومن أنه ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره؛ فأساس الظاهر عندهم أنه لفظ يحتمل أكثر من معنى، لكن المتبادر منه، والذي يسبق إلى الأفهام هو المراد، مع احتمال أن يكون المعنى الآخر مراداً، لكنه معنى غير راجح، وسواء أكان هذا الرجحان بالوضع الأصلي أم بالوضع العرفي، ويمكننا أن نقول إن مفهوم الظاهر عند جمهور الأصوليين هو: "اللفظ الدال على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً"، فاللفظ جنس في التعريف جامع وشامل للنص والظاهر والمجمل، فخرج بقيد "ما دل على معنى" المهمل وهو غير الدال، كما خرج اللفظ المنسوخ المعنى والحكم، كقوله تعالى: (ومتعا إلى الحول غير إخراج) [سورة البقرة، آية 240]، وخرج بقيد "الوضع الأصلي" دخول المجاز، وأفاد القيد "بالوضع الأصلي أو العرفي" بيان أقسام اللفظ الظاهر وأدرجناه في التعريف توضيحاً؛ فمنه ما هو ظاهر بحكم الوضع الأصلي كإطلاق لفظ الأسد بإزاء الحيوان المخصوص، ومنه ما هو ظاهر بحكم عرف الاستعمال كإطلاق لفظ الغائط إزاء الخارج من الإنسان، وخرج بقيد "احتمال غيره" النص الذي لا يحتمل غير ما هو نص فيه، و"بالاحتمال المرجوح" المجمل والمشارك؛ فإنهما دالان على معان لا مزية لأحدهما على الآخر؛<sup>1</sup> وفي هذا التعريف التأكيد على خصائص الظاهر المستنبطة من تعريفات الجمهور: اللفظية وعدم المفهومية، وتبادر المعنى وراجحيته على غيره من المعاني الذي يفيدها اللفظ، والدلالة الظنية الاحتمالية، وكون هذا المعنى راجحاً بصيغة اللفظ أو بغيرها، سواء أكان بالوضع الأصلي أم العرفي، وكون الاستظهار فعلاً للمتلقى.

<sup>1</sup> انظر في تعريفات الأصوليين للظاهر: علي بن محمد بن سالم أبو الحسن الأمدي. **الإحكام في أصول الأحكام**، تعليق: عبد الرزاق عفيفي. ط1. (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 2003م)، ج3، ص65؛ محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي، **المحصل في علم الأصول**، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. ط1. (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1979م)، ج1، ق1، ص315؛ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، **روضة الناظر وجنة المناظر ومعه نزهة الخاطر العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدومي دمشقي**. ط1. (بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م)، ج2، ص28.

## ثانيا: التداولية

اختلف الباحثون العرب في ترجمة كلمة (pragmatics) الدالة على هذا العلم نتيجة لتعدد المنطلقات واختلافها في الدراسة التداولية؛ فترجمت إلى البراجماتية وعلم التداول وعلم المقاصد والمقامية والسياقية والإفعالية<sup>2</sup> وعلم التخاطب والذرائعية والنفعية<sup>3</sup>، ولعل التعبير عن (pragmatics) بالتداولية أولى لشهرة المصطلح بين الباحثين، وتداوله بينهم؛ ولدلالاته على معنى الاستعمال والتفاعل معا<sup>4</sup>، ولأن التداولية دراسة اللغة حال الاستعمال؛ ومن المعلوم أن ذلك يتم عندما تكون متداولة بين مستخدميها ومستعمليها. وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين حول مفهوم التداولية وتساولاتهم عن القيمة العلمية لبحوثها فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، ومن ثمّ تصبح التداولية جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللغوي"<sup>5</sup>؛ وبناء على هذا المنظور جاء تعريف أن ماري ديلر (Anne Marie Diller) وفرانسوا ريكاناتي (François Récanati) من أنّ التداولية: "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"<sup>6</sup>، ما يعني تعامل التداولية مع اللغة بوصفها ظاهرة خطابية تواصلية واجتماعية معا<sup>7</sup>، ومما يمكن أن يكون من التعريفات بيانا لمفهوم الاستعمال اللغوية تعريفها بأنه: "اتجاه في الدراسات اللسانية، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق"<sup>8</sup>، وأنها "علم يتصل بالظاهرة اللسانية؛ حيث يعنى بدراسة الكلام وما يتعلق به من سياق لغوي وغير لغوي لتحقيق كمال الاتصال بين المتكلم (المرسل) والمستمع (المستقبل)"<sup>9</sup>، وعند التأمل فيما سبق يتحصل أن للتداولية وجهين: الدلالة والاستعمال، والاستعمال يدخل فيه جملة عناصر بالتضمن من غير الحاجة لتفصيلها، وهي أربعة على الإجمال: أطراف التخاطب والمستعملون للغة، وقصودهم وهي مراتب ودرجات، والسياق، والمقام، وهي كلها مترابطة ومتداخلة<sup>10</sup>؛ وذهب كثير من الباحثين إلى أن عناصر العملية التخاطبية التداولية تتمثل في المخاطب والمخاطب والخطاب والمساق الذي يمكن رسم حدوده في السياق الثقافي وملابسات الموقف ومساعدات الكلام<sup>11</sup>، وبالتأمل نجد أن التصنيفين متداخلان إلا أن التصنيف الثاني أدق وأوفى.

<sup>2</sup> انظر: عبد الحلیم بن عیسی، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، دراسات أدبية، (مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية بالجزائر، العدد 1، مايو 2008م)، ص10.

<sup>3</sup> انظر: محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب. ط1. (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م)، ص5.

<sup>4</sup> انظر: عائشة قدوري، بلاغة الخطابة وآلياتها التداولية - الخطابة القضائية أمونجنا، (رسالة ماجستير في العلوم اللغوية والاتصال، جامعة وهران بالجزائر، 2013م)، ص13.

<sup>5</sup> مسعود صحراوي، "الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر"، مجلة الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة عمار ثلجي الأغواط بالجزائر، العدد 4، ديسمبر (2005م)، ص40.

<sup>6</sup> عبد الحلیم بن عیسی، "المرجعية اللغوية في النظرية التداولية"، ص11.

<sup>7</sup> المرجع السابق.

<sup>8</sup> عبد الحميد السيد، "التركيب النحوية من الوجهة التداولية"، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن: مجلد 16، العدد 2، (2001م)، ص58.

<sup>9</sup> عبد الله جاد الكريم، التداولية في الدراسات النحوية. ط1. (القاهرة: مكتبة الآداب، 2014م). ص24.

<sup>10</sup> انظر: إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه. ط1. (إربد: عالم الكتب الحديث، 2006م)، ص265.

<sup>11</sup> محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية. ط2. (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007م)، ص151-165.

وقد تناول التداوليون في دراساتهم اللغوية عدة مفاهيم ضمن نظرياتهم التداولية، لعل أهمها: الإشارات والمبادئ الحوارية وقوانين التخاطب ونظرية الأفعال الكلامية ونظرية الاستلزام الحوارية والاقتران التداولي أو الافتراض المسبق والنظرية الحجاجية، وكان تعاملهم مع النصوص اللغوية، ضمن هذه النظرية، في إطار عناصرها المذكورة آنفاً.

### ثالثاً: تجليات الظاهر في الفكر التداولي الحديث

الظاهر مصطلح خاص بالثقافة الإسلامية، مرتبط بها، ولكن عند تأمل النصوص التداولية ونظرياتها يتجلى للباحث كمون هذا المفهوم في النظرية التداولية وإن لم نجد المصطلح ذاته موجوداً وجوده في التراث الإسلامي العربي، ومع التأمل فيما كتبه الباحثون العرب في المقاربات التداولية المتعددة للنصوص التراثية العربية والإسلامية لا تخطئ عينه وجود هذا المصطلح في كتاباتهم بل تنصيبهم على أن بعض المفاهيم الموجودة ضمن النظرية، والمعالجات التداولية للنصوص المختلفة في الثقافات الغربية تتقارب وتتماهى مع مصطلح الظاهر، إن لم تكن إياه.

ولعل العودة إلى خصائص الظاهر في التراث الإسلامي يساعدنا على رصد تجليات هذا المصطلح في الفكر التداولي الحديث، وهذه الخصائص تتمثل في اللفظية وعدم المفهومية، وتبادر المعنى وراجحيته على غيره من المعاني التي يفيدها اللفظ، والدلالة الظنية الاحتمالية، وكون هذا المعنى راجحاً بصيغة اللفظ نفسها لا من نص خارجي، سواء أكان بالوضع الأصلي أم العرفي، وكون الاستظهار فعلاً للمتلقى. فمن المصطلحات التي استعملها الباحثون العرب في التداولية المرادفة والمتقاطعة مع مصطلح الظاهر ما يأتي:

**المصطلح الأول: الظاهر وظاهرية النص**، ورد مصطلح "ظاهريية النص" عند الباحثين العرب، معنياً به الظاهر كما هو عند الأصوليين؛ فظاهرية النص عند أحد الباحثين: "هي الصياغة النهائية لوحدة البنية العميقة"<sup>12</sup>؛ ما يعني أن ظاهر النص هو الصياغة النهائية لوحدة البنية العميقة بعد خضوعها لقواعد التواصل لتمثل الإنجاز النحوي والمعجمي للإمكانات التي تقدمها توليدية النص؛<sup>13</sup> ومن ثم فهي تمثل ظاهر النص قبل تأويله زيادة أو إجازاً، إذ إن البنية العميقة للنص تمثل المعنى المقصود الذي تعبر عنه الصياغة النهائية التي تستلزم تأويله بصورة أو أخرى.

ويعرف أحمد رسن صحن الاستلزام الحوارية بأنه مصطلح لساني يشير إلى عملية عقلية تسعى إلى فهم معنى الحوار المضمّر عن طريق العبور من المعنى الظاهر إلى معنى ثانٍ ملازم للمعنى الأول يقصده المتكلم، والدليل عليه عدم الالتزام بقواعد الحوار أو بإحداها؛<sup>14</sup> وهذا التعريف صرح بأن المعنى الحرفي الموجود في العبارة اللغوية هو الظاهر الأصولي، وأن العبور من هذا المعنى إلى المعنى الثاني الملازم له يتم بالاستلزام الحوارية، والذي يتأمل فيما جرى عليه الأصوليون والبلاغيون العرب في فهمهم لتراكيب العربية أن المعنى المستلزم نتيجة الاستلزام الحوارية لا ينافي أن يكون نتيجة نص لا نتيجة ظاهر، وإن كان يصح أن يكون نتيجة ظاهر، فليس هذا المعنى قسيماً للظاهر كما يراه أحمد رسن،

12 عبد الواحد المرابط، السيميائية العامة وسيميائية الأدب من أجل تصور شامل. ط1. (الرباط: دار الأمان، 2010م)، ص89.

13 انظر: المرجع السابق.

14 أحمد رسن صحن، "فهم انحراف بنية الاستفهام في (البيان والتبيين) في ضوء نظرية الاستلزام الحوارية"، مجلة دراسات البصرة، السنة 12، العدد 24، 2017م، ص105.

ويبين هذا الإشكال وغيره بقوله: "إلا أن هذا الانتقال من معنى إلى آخر يطرح العديد من الإشكالات التي تتعلق بالأساس بماهية التأويل الممكن إعطاؤه للجملة التي تحمل هذه المعاني. هل يعتمد المعنى الصريح وحده، أم هل يعتمد المعنى الصريح والمعنى المستلزم معا بناء على أن الثاني مترتب عن الأول؟ ثم كيف تتم عملية الاستلزام هذه، أي كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم حواريا؟ وكيف يتم ضبط ومعرفة المعنى الذي تخرج إليه جملة محددة؟"<sup>15</sup>

ويرى بعض الباحثين أن بول جرايس (Paul Grice) في أثناء دراسته للدلالة توصل إلى أن القول الذي لا يتجاوز ظاهر لفظه لا يمكنه أن يثير أسئلة؛ ومن ثم لا تكون هناك حاجية بين المتخاطبين،<sup>16</sup> والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل عبر جرايس بظاهر اللفظ أو أن هذا ما فهمه الباحث من كلام جرايس أو ممن نقل عنه وترجم له؟ بالتأمل يتبين أن جرايس الفيلسوف اللغوي الإنجليزي لا يمكنه التعبير بكلمة الظاهر الإسلامية؛ ومن ثم فإن هذا فهم الباحثين العرب.

ويرى بنعيسى عسو أزييط أن المعنى المباشر يرادف الظاهر؛ أما مقتضى الظاهر فيرادف المعنى غير المباشر؛ حيث إنه بغية توضيح كلامه في مقارنته التراث بالنظرية اللسانية المعاصرة وضع مصطلح المعنى المباشر بين قوسين توضيحا لمقصوده بمعنى الظاهر، وكذلك فعل بالمعنى غير المباشر،<sup>17</sup> والذي يتضح لي أن المعنى المباشر قد يكون نصا فلا يحتاج إلى مقابلته بمعنى غير مباشر، وقد يكون ظاهرا فيحتاج إلى معنى غير مباشر يجلي حقيقته؛ فهل كان استعمال الترادف عند المؤلف سياقيا في ضوء المقاربة البحثية، أم كان عاما؟ كلا الأمرين محتمل.

**المصطلح الثاني: المعنى الحرفي**، من المصطلحات المرادفة للظاهر عند التداوليين العرب مصطلح (المعنى الحرفي)، ومما ورد عند الباحثين العرب فيما يخص هذا المصطلح والمقصود به ما يقابل الظاهر ما جاء عند عبد الكبير لحرش: "ويشرح محمد عبد المطلب العملية التي ينتقل بموجبها المتلقي من المعنى الحرفي للعبارة إلى المعنى التعريضي في أسلوب التعريض وكيفية استخلاصه له بالاستعانة بالشروط المحيطة بالصياغة اللفظية؛ إذ يقول: (التعريض يعتمد على الحركة الذهنية عند المتلقي وقدرتها على تجاوز المستوى السطحي المباشر ثم استنطاقه بدلالة بديلة لم تكن من مهمة الصياغة إنتاجها أصلا، وإنما أنتجها المتلقي مع فضاء الصياغة وما يحتويه من إشارات دلالية، لكن ذلك لا ينفى حضور قصد المتكلم)،"<sup>18</sup> ويقول عن التهكم بأنه: رسالة تعمد إلى تشفير رسالتها في انتظار جهد تأويلي من مخاطب فطن يتخطى المعنى السطحي لينفذ إلى المعنى المقصود مستعينا بعلامات نصية أو مقامية متهكمة، بعد أن طمست طبيعة الخطاب اللغوي، وهذه العملية التأويلية تمر عنده عبر ثلاث مراحل، أولاها: رفض المعنى الحرفي، وثانيها: رفض كل المعاني الأخرى التي لا تعد تهكمية، وثالثها: إعادة بلورة المقصد التهكمي.<sup>19</sup>

15 العياشي أراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية لظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها. ط1. (الرباط: دار الإيمان، 2011م)، ص18.

16 انظر: زهوة عشور، الاستلزام الحوارية لفي كتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني: مقارنة غرايسية، (رسالة ماجستير في اللغة والأدب العربي بتخصص نظرية الخطاب، جامعة مولود معمري -توزو- بالجزائر، 2014م)، ص11.

17 انظر: بنعيسى عسو أزييط، الخطاب اللساني العربي - هندسة التواصل الإضماري - (من التجريد إلى التوليد). ط1. (إربد: عالم الكتب الحديث، 2012م)، ج2، ص174.

18 عبد الكبير لحرش، سلسلة بلاغة المفارقة في القرآن الكريم-دراسة تداولية حجائية: (2) المفارقة الإضمارية. ط1. (إربد: دار الكتب الحديث، 2010م)، ج2، ص15.

19 انظر: المرجع السابق، ج2، ص75.

ففي النص الأول يقابل بين المعنى الحرفي للعبارة والمعنى التعريضي، وفي النص الثاني يقابل بين المعنى السطحي والمعنى المقصود، ثم يتبين أن المعنى الحرفي عنده يساوي المعنى السطحي المرفوض والذي لا بد من تأويله، ليتم تأويل العبارة التهكمية بالمعنى المراد، ويتبين بالمقابلة المذكورة بين المعاني السابقة أن المعنى الحرفي للعبارة والمعنى السطحي إنما هو الظاهر الذي يقابل المعنى التعريضي والمعنى المراد.

ويمايز بنعيسى بين المعنى الحرفي والمعنى المرسل والمتوخى إذ يقول: "ويعنى بالمعنى المستلزم المعنى المتوخى أو المعنى المرسل وليس المعنى الحرفي للعبارة اللغوية،"<sup>20</sup> ويرى إطلاق مصطلح المعنى الحرفي على المعنى المعجمي المرتبط بما وردت عليه المفردة اللغوية داخل المعجم، كما يطلق المعنى المقامي أو المشتق على المعنى المرسل، ويرى أن من الدلالات التي تشخص المعنى الحرفي دالتان: دلالة اللفظ بمفرده أو دلالة الجملة، وهذه دلالة لسانية، ودلالة الظواهر الطبيعية كدلالة السحب الدكاء على احتمال نزول المطر، ودلالة احمرار الوجنتين على الحياء، وهي دلالات غير لسانية كما هو ظاهر، ويرى أن هذا المعنى بدلالتيه يدخل في تكوين ما يعرف بالمعنى الصريح؛ أما المعنى المقامي أو المشتق فتشخصه دلالات لسانية من نمط الجمل الاستدلالية المتمثلة في جمل المعاني المضمره بأنواعها الاقتضائية والاستلزامية والتعريضية والإيحائية والإنجازية وغيرها، وجمل الاستفهام المحددة لمجال التصور المضمر، مثل: ماذا تقصد بقولك هذا؟ وما مراميه؟ وعلام يدل وجود سيارة أمام بيته؟<sup>21</sup> كما يعادل أزيبيط المعنى الحرفي بالمعنى الأول وبالبنية المنطقية للجملة،<sup>22</sup> ويرى أزيبيط أن المعنى الحرفي للعبارة اللغوية لا يعتبر إلا مقدمة لما هو قابل للاشتقاق من المعاني الإيحائية أو المسكوت عنها أو المضمره عامة، وهذا ما يجعل المعنى الحرفي موقوفاً ببعض العوامل السياقية والمقامية، ومن ثمَّ يعود التفكيك مباشرة إلى تأويل ثانوي أكثر احتمالاً؛<sup>23</sup> فالمعنى الحرفي موقوف لا يعمل به إلا بعد معرفة سياقاته ومقاماته التي يعمل فيه، ومن ثمَّ فإنَّ التأويل يكون بعد معرفتها، فعلى هذا: أيكون المعنى الحرفي هو الظاهر أم الظاهر جزء منه؟ عبارة المؤلف لا تفيدنا بهذا.

ونرى عنده عبارة صريحة في المقابلة بين المعنى الحرفي ومعنى المقال ومعنى ظاهر النص؛ حيث ربط بين هذه التراكيب الثلاثة بحرف العطف (أو) الذي يفيد إباحة التعبير عن المعنى الحرفي بمعنى المقال ومعنى ظاهر النص؛ إذ يقول فيما ينقله عن تمام حسان بشيء من التصرف: "لا يمكن الاكتفاء بالمعنى الحرفي أو معنى المقال أو معنى ظاهر النص؛ إذ هذا الاكتفاء يعتبر دائماً سبباً في قصور الفهم وانحصار التأويل، ومعنى هذا أنَّ المعنى الحرفي غير كاف لفهم ما قيل...؛ لأنه قاصر عن إبداء الكثير من القرائن الحالية المناسبة والغرض التي تدخل في تكوين المقام بمفهوم واسع."<sup>24</sup>

20 بنعيسى عسو أزيبيط، الخطاب اللساني العربي، ج1، ص81.

21 انظر: المرجع السابق، ج1، ص95-96.

22 المرجع السابق، ج1، ص155.

23 بنعيسى عسو أزيبيط، الخطاب اللساني العربي، ج1، ص126.

24 المرجع السابق، ج2، ص266.



والمعنى الحرفي عند فرانسوا ريكاناتي (François Récanati) -بترجمة أحمد كروم- هو المعنى العرفي وهو المعنى الذي تحتمله العبارة اللسانية بناء على العلامات المتفق عليها التي تشكل جوهر اللغة،<sup>25</sup> وهو ما يؤول الى تعريفه بالمعنى المعجمي، الذي هو - حسب ريكاناتي- مفهوم بديهي وواضح ولا يطرح إشكالا،<sup>26</sup> إلا أننا نلاحظ أن مترجم النص الإنجليزي إلى العربية أضاف كلمة الاحتمال للعبارة اللسانية، وهي كلمة غير موجودة في الأصل الإنجليزي الذي رجعت إليه؛ إذ كانت الكلمة المترجمة إلى الاحتمال هي (has)،<sup>27</sup> وهي لا تفيد الاحتمالية، وإنما تفيد أن هذا المعنى الذي تحمله العبارة اللسانية لا الذي تحتمله، وفرق بين هذين المعنيين كما نرى؛ لأن القول بأن هذا المعنى تحتمله، يشكل مجموعة من الخيارات التي يفيدها المعنى الحرفي معجميا، ولا أعتقد أن ريكاناتي يذهب إلى هذا المنحى؛ وذلك لاعتباره المعنى الحرفي معنى غير مشكل وبديهي وواضح، ولو ذهبنا إلى ما ذهب إليه المترجم لقلنا بأن هذا تصريح منه بأن المعنى الحرفي هو الظاهر الأصولي.

والمعنى الحرفي عند ريكاناتي أنواع، منها المعنى الحرفي (ن) (t-literal meaning) والذي يفهم على أنه سمة العبارة النمط التي تمدها المواضع اللغوية بمعنى خاص، وتتضمن التحققات الخاصة للعبارة أيضا معنى؛ لأن أي تحقق يرث معنى العبارة - النمط التي يحققها؛ ومن ثم فكل تحقق للعبارة النمط التي تحمل معنى تمتلك معنى حرفيا (ن)؛ ولأن للتحقق كذلك معنى لا يعتمد على المعنى النموذجي المعياري للعبارة النمط فحسب، بل يعتمد أيضا على سمات سياق الاستعمال، وهذا المعنى التحقيقي بحكم تعريفه ليس حرفيا نمطيا ما دام يختلف عن معنى العبارة النمط، وقد يذهب إلى تسميته بالنمط اللاحرفي، فهو يخرج بطريق محدد وصريح، وليس أي خروج سابق عن المعنى الحرفي النمط يضاف إلى عدم الحرفية بمعناها العادي، ويضرب ريكاناتي مثلا للمعنى الحرفي (ن)، وتحققاته النمطية اللاحرفية بافتراض أن بول عطشان، ويشير إلى بول بالإصبع ويقول: "هو عطشان"، وهو يقصد بذلك أن بول عطشان، فما قيل ليس معنى حرفيا (ن)؛ لأن الإشارة إلى بول أنجزت بواسطة جزء من السياق، فالضمير المستعمل في أداة الإشارة بوصفه عبارة- نمطا (هو) لا يشير إلى بول؛ لأن المواضع الدلالية للغة لا تلحق مرجعا بتلك العبارة بقدر ما تضع قاعدة الاستعمال التي تسمح لتلك العبارة بأن تكتسب مرجعا داخل السياق؛ فمرجع العبارة (بول) لا يشكل جزءا من المعنى الحرفي (ن) للجملة، فالمضمون القضوي: بول عطشان - في وقت التلفظ - يعد غير حرفي (ن)، ولكن من الطبيعي ألا يقول أحد أن هناك شيئا غير حرفي بالمعنى المتعارف في هذا المثال عند تحديد المرجع؛ أما إذا كان المتكلم يقصد أنه يجب أن يسقى بول ماء؛ لأنه عطشان، فهنا يجب أن يحمل هذا المظهر غير الملفوظ من المعنى على أنه معنى غير حرفي في التصور العادي؛ فإسناد المرجع الذي يسميه ريكاناتي بالإشباع لا زال يخضع لمواضع اللغة؛ فالخروج عن المعنى الحرفي (ن) هو محدد سلفا في الإشباع بوساطة المعنى الحرفي (ن)، ومن ثم يعد الاختلاف مستمرا في الحد الأدنى؛

25 انظر: فرانسوا ريكاناتي، المعنى الحرفي، ترجمة أحمد كروم. ط1. (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2018م)، ص115-116.

26 انظر: المرجع السابق.

أما الخلافات غير الدنيا فهي التي تنتصر لعدم الحرفية في المعنى العادي كما رأينا في وجوب أن يسقى بول ماء،<sup>28</sup> وإذا تأملنا ما ذكره ريكاناتي وقابلناه بما عند الأصوليين في تعاملهم مع الضمير ومراجعته نرى أن المعنى الحرفي بالمعنى العادي يمكن أن يكون نصاً أو ظاهراً؛ أما المعنى الحرفي النمط فلا يكون إلا نصاً، ومثال ذلك قول الله عز وجل: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾، [سورة الجمعة، آية 2] ففي هذه الآية لا شك أن المعنى الحرفي النمط (ن) يدل على أن أحداً بعث رسولا في الأميين، أما المعنى الحرفي بالمعنى العادي التحقيقي الذي يرث العبارة النمط، فهو أن الله بعث في الأميين رسولا منهم، فالمرجع هذا نص لا يحتمل غير الله عز وجل، ولكن في عبارات أخرى وجمل أخرى هناك احتمال في تحديد المرجع، ويرجح السياق مرجعاً دون آخر، كما اختلف المفسرون في مرجع الضمير في: ﴿واذكروا اسم الله عليه﴾ في قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب﴾ [سورة المائدة، الآية 4] على ثلاثة أقوال، الأول: يعود على ﴿ما علمتم﴾ أي: اذكروا اسم الله عليها عند إرسالها، والثاني: يعود على ﴿مما أمسكن عليكم﴾ أي: اذكروا اسم الله عليه إذا أدركتموه حياً، والثالث: يعود على المصدر من الفعل ﴿فكلوا﴾ أي: اذكروا اسم الله عند الأكل من الصيد، والصواب الذي يؤيده الحديث النبوي الشريف التسمية عند الإرسال: "إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله، وإن رميت بسهمك فاذكر اسم الله"<sup>29, 30</sup>.

ومما عرضناه عند ريكاناتي يتبين أن عبارة الباحثين العرب في التداولية للتعبير عن المعنى الحرفي بالظاهر لحظت المعنى فعبرت عنه بما يصح التعبير عنه، ومن ثم يصح أن يقال أن المعنى الحرفي هو الظاهر في سياقات دون أخرى، لما في ذلك من الاختلاف المعنوي بين المعنى الحرفي والظاهر، وشمول الأول للنص والظاهر.

**المصطلح الثالث: المعنى السطحي المباشر**، يميز زفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov) بين معنيين مباشر وغير مباشر؛ فاستعمال وتفسير أي ملفوظ من الملفوظات بطريقة مغايرة؛ لإيصال معلومة أخرى مختلفة تماماً عن المعلومة المباشرة هو ما يطلق عليه المعنى غير المباشر؛ أما المعنى الذي يقدم المعلومة المباشرة فهو المعنى المباشر، ويمثل لذلك بـ(جان سيكون هنا بعد ساعتين)، فالمعلومة المباشرة هي كون جان موجوداً في المكان المشار إليه بعد ساعتين؛ أما غير المباشرة فمعلومة مثل: (علينا ترك هذا المكان قبل ذلك الوقت)؛ وذلك في ظروف خاصة وسياق مادي محدد، وهذا المعنى المفسر الأخير هو معنى استدلالي غير مباشر يضاف إلى المعنى الأول؛<sup>31</sup> ليتبين هنا أن المعنى المباشر "هو المعنى الذي يدركه القارئ مباشرة، أي: المعنى اللغوي الألف (الحرفي) الذي تعبر عنه دون موارد العناصر اللغوية المستخدمة في بناء الملفوظ؛ أما المعنى غير المباشر فهو الذي يتأتى نتيجة للتفاعل بين المعنى المباشر والسياق بكل ما ينطوي عليه من زمان ومكان ومتحاورين وغير ذلك"<sup>32</sup>.

28 انظر: فرانسوا ريكاناتي، المعنى الحرفي، ص115-117؛ François Reccanati، *LITERAL MEANING*، ص107-109.

29 أخرجه مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فواد عبد الباقي، ط1. (بيروت: دار الفكر، 1999م)، ج3، ص1531، رقم1929.

30 انظر: خولة رقيعة، اختلاف المفسرين في عود الضمير في القرآن الكريم، مذكرة تخرج من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية بتخصص علوم القرآن وتفسيره، جامعة الشهيد حمزة لخضر-الوادي بالجزائر، 2018م، ص13-17.

31 ترفيتان تودوروف، الرمزية والتأويل، ترجمة إسماعيل الكفري، ط1. (دمشق: دار نينوى للنشر والتوزيع، 2017م)، ص34.

32 المرجع السابق، ص7، والكلام لمقدم الكتاب إسماعيل الكفري.

وعليه فـ: "إن المعنى المباشر هو معنى مشترك تحدده المعاجم وتدرجه الجماعة اللغوية في حين أن المعنى غير المباشر هو معنى استدلالى".<sup>33</sup> كما يرى أن المعنى الحرفي وغير الحرفي عند كلود ليفي شتراوس (Claude Lévi-Strausse) كلاهما يدخلان في نطاق ما سماه التأويل؛ فالتأويل عند شتراوس هو الكشف عن محاولة تأكيد ما قاله المتحدث والطريقة التي استخدمها في إيفهام ما قاله سواء أعبّر عن ذلك الفهم بطريقة صحيحة أم لا؟ أما محاولة الكشف عن محاولة تأكيد مضمرات ومضامين أقوال المتحدث التي لم ينتبه إليها هو نفسه فهذا من الشرح، ومن ثَمَّ فإن التحقق من أن ملفوظاً ما هو ملفوظٌ ساخرٌ أو كاذب هو من اختصاص تأويل الملفوظ؛ أما التحقق من أن ملفوظاً ما يرتكز على خطأ ما أو أنه تعبير غير واع عن رغبة أو مصلحة أو حكم مسبق أو ظرف تاريخي ما فهو من اختصاص شرحه.<sup>34</sup> كما يورد تودوروف تمييز هيرش (Hirsch) بين الدلالة والمعنى؛ فالمعنى عند هيرش هو المعنى الذي يمثله النص، وما يريد قوله باستعماله سلسلة معينة من العلامات وهو ما تمثله العلامات؛ أما الدلالة فهي تعبر عن علاقة تربط بين هذا المعنى وشخصية ما أو مفهوم أو ظرف أو أي شيء آخر يمكن تصويره، وعليه فالمعنى عند شتراوس بالنسبة لتودوروف – هو المعنى الداخلي للمؤلف الذي ينطوي على المعنى المباشر وغير المباشر معاً، في حين أن الدلالة تنتج عن استعمال المؤلف في سياق آخر؛ ومن هنا يتم التفريق بين نمطين لما يسميه معنى غير مباشر، أحدهما جابذ والآخر نابذ، وبالتأمل في رؤية شتراوس وهيرش يتبين أن الشرح يأخذ أهمية أكبر من التأويل عندهما؛ أما المعنى عند هيرش فأجدر بالتقدير من الدلالة.<sup>35</sup> والنص السابق لعبد الكبير لحرش عن محمد عبد المطلب: "التعريض يعتمد على الحركة الذهنية عند المتلقي وقدرتها على تجاوز المستوى السطحي المباشر ثم استنطاقه بدلالة بديلة لم تكن من مهمة الصياغة إنتاجاً أصلاً، وإنما أنتجها المتلقي مع فضاء الصياغة وما يحتويه من إشارات دلالية، لكن ذلك لا ينفي حضور قصد المتكلم،"<sup>36</sup> يقابل بين المعنى السطحي والمعنى المقصود، ومن البين أن المعنى السطحي المباشر إنما هو هذا الظاهر الذي يدل على أمر يمكن تأويله بما قصده المتكلم من عبارته، كما جاء هذا المصطلح عند بن عيسى أزييط؛ حيث يقول: "أننا لا نتشبه بقوانين الحوار كلية، في المستوى السطحي للخطاب، ولكن -في واقع الأمر- أن المتحاورين تتاح لهم فرص تأويل واستنتاج ما يقولون أو ما يتبادلونه من أقوال، وهذا ما تنزع إليه نظرية كرايس في صميمها،"<sup>37</sup> ومن البين أن المستوى السطحي للخطاب والمعنى السطحي يرادفان الظاهر؛ لأنهما في مقابلة المعنى المقصود والمؤول.

33 المرجع السابق.

34 انظر: ترفيتان تودوروف، الرمزية والتأويل، ص46.

35 انظر: المرجع السابق، ص47.

36 عبد الكبير لحرش، سلسلة بلاغة المفارقة في القرآن الكريم-دراسة تداولية حجاجية: (2) المفارقة الإضمارية، ج2، ص15.

37 بنعيسى عسو أزييط، الخطاب اللساني العربي، ج2، ص290.

**المصطلح الرابع: المعنى المعجمي**، يرى أزابيط أنه قد يطلق مصطلح المعنى الحرفي على المعنى المعجمي المرتبط بما وردت عليه المفردة اللغوية داخل المعجم،<sup>38</sup> وهو ما تدل عليه عبارة ريكاناتي التي نقلناها آنفا،<sup>39</sup> وعند العودة إلى تعريف المعنى المعجمي نرى أنه: "معنى مفرد معجمي أو وحدة معجمية ... مثل الاسم أو الفعل أو الصفة، مثلا: المعنى المعجمي للصفة (hectic) هو (مشغول جدا)، يقابله المعنى القواعدي"،<sup>40</sup> ويقصد بالمعنى القواعدي: (grammatical meaning)،<sup>41</sup> وهذا المعنى يمثل الدلالة الأساسية التي هي جوهر المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية،<sup>42</sup> وهذا المعنى الذي يدعوه بعضهم المعنى الحرفي والمعنى الدلالي،<sup>43</sup> وبما أن سياق هذا المعنى صفري فهو يرادف المعنى الحرفي؛ إذ هو لم يدخل في سياق ليحدد المعنى المقصود به.

**المصطلح الخامس: المعنى الأول**، حيث يعادل أزابيط المعنى الحرفي بالمعنى الأول وبالبنية المنطقية للجملة،<sup>44</sup> وهذا في حقيقته إن كان استخدامه له سياقيا فيمكن أن يقال: إنه يرادفه، أما إن كان استعمال هذا المصطلح له في ترادف مع المعنى الحرفي في كل السياقات فلا يصح ذلك؛ لأن المعنى الأول قد يرادفه إن كان السياق صفريا؛ بخلاف ما إذا كان السياق غير صفري، إذ قد يراد به المعنى الظاهر ذو السياق غير الصفري، وما يدل على هذا أن المعنى الأول قد يقابل معنى ثانيا، وقد يقابل معنى ثالثا ورابعا؛ فهل يقال أن المعنيين الثالث والرابع ذوي سياقات صفرية؟!

**المصطلح السادس: المعنى الأصلي**، يجعل شتراوس الدلالة اللغوية في ثلاث مستويات، الأول: مستوى الدلالة اللغوية وهو عبارة عما نفهمه وندرکه من خلال الملفوظ جاهلين لحدث تلفظه والسياق الذي ظهر ووقع فيه، والثاني: الدلالة اللغوية – المرجعية، وهو عبارة عما نفهمه من الملفوظ عندما نضيف إلى الدلالة اللسانية تحديد مرجع التعبيرات المختلفة الوحيدة التي يحتوي عليها هذا الملفوظ، كأسماء الأعلام والأوصاف المحددة والتعبيرات الانعكاسية، والثالث: هو الثاني مضافا إليه تحديد القوة الإنجازية، فيوصف بكونه وعدا أو إخبارا أو غيرهما، ومضافا إليه أيضا ما يريد المتكلم قوله، وليس هو بالقول في حد ذاته، وعلى هذا مدار المعاني المضمرة،<sup>45</sup> وهذا التقسيم لشتراوس لا يفيدنا أن المعنى الأول هو الظاهر، فهناك فرق بين الظاهر والمعنى الأول الذي يشير إليه؛ لأن السياق الذي يكتنف الجملة في المستوى الأول هو السياق الصفري؛ أما المعنى الظاهر فسياقه ليس صفريا، وأما المستوى الثاني فإن المعنى فيه ينقسم إلى ظاهر ونص؛ لأن تحديد المرجعيات منها ما هو غير ظني، ومنها ما هو ظني، وأما المستوى الثالث، فيدخل فيه المؤول كما يدخل فيه النص والظاهر، فإن الاستفهام قد يؤول بالتقرير والتهديد وغيره، كما ان الفعل قد يكون فعلا صريحا مباشرا أو غير مباشر.

38 انظر: المرجع السابق، ج1، ص95-96.

39 انظر: فرانسوا ريكاناتي، المعنى الحرفي، ص116.

40 يانغ هوانغ. معجم أكسفورد للتداولية، ترجمة وتقديم هشام عبد الله إبراهيم الخليفة ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2020م)، ص382

41 انظر: <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/lexical-meaning>، تاريخ الدخول: 2021/06/30م

42 انظر: فايز الداية، علم الدلالة: النظرية والتطبيق، ط5. (دمشق: دار الفكر، 2006م)، ص20.

43 انظر: محمد علي الخولي. مدخل إلى علم اللغة. ط1. (عمّان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1993م)، ص136.

44 بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، ج1، ص155.

45 انظر: المرجع السابق، ج1، ص153-154.

أما أرابيط فيجعل الخطاب في مستويين، الأول: المستوى الابتدائي، الذي لا يتوفر على انزياحات مجازية أو استعارية وهو بمثابة المسلمات اللغوية البديهية للدلالة الطبيعية، والثاني: المستوى الاستدلالي، وهو المستوى الذي لا يلتجأ فيه إلى المعاني الحرفية أو الأصلية بقدر ما يُحتاج فيه إلى المعاني المضمرّة التي هي وراءها، كالمعاني الاستعارية والمجازية أو المعاني غير المباشرة أو الاقتضائية أو الاستلزامية، وما إلى ذلك من المعاني المضمرّة في الخطاب أو اللغة،<sup>46</sup> ويفهم من كلامه التمييز بين نوعين من الجمل، كما يفيد التمييز بين مستويين من معاني الجمل؛ فإن بعض الجمل لا تحتوي على انزياحات مجازية واستعارية؛ فهذه ليس لها إلا مستوى واحد هو المستوى الأول؛ أما الجمل التي تتوفر على الانزياحات المجازية والاستعارية فلها مستويان؛ وعليه فإن هذين المستويين هما الذين ينطبق عليهما ما يراه جمهور الفقهاء من تقسيم للظاهر والتأويل بخلاف تقسيم ابن تيمية الذي لا يرى المجاز، وإن كان النص الشرعي عنده نص وظاهر.

ويتولد عن البعد اللساني للمعنى عند أرابيط معنيين، المعنى التركيبي الدلالي الذي يتولد من انتظام العلامة داخل التركيب ومن قيمتها الدلالية المعجمية، والمعنى الاستدلالي التداولي الذي يتولد من استعمال العلامة وتأويلها لدى المتخاطبين.<sup>47</sup>

وإذا تأملنا ظاهرة الاستلزام الحوارية وتأمّلنا الفكر اللغوي العربي وخاصة في علمي البلاغة والأصول نجد أن هذه الظاهرة حاضرة في عدة مفاهيم فيها، كالأغراض التي تؤديها الأساليب، ودلالة المفهوم والمعنى المقامي والمعنى الفرعي، وغيرها،<sup>48</sup> ومن بين ما تجلت هذه الظاهرة فيها كتاب السكاكي مفتاح العلوم الذي اقترح بعض الباحثين صياغة بنية النحو الثلاثية الأبعاد عنده في المستويات الثلاثة، الأول: المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي الذي تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا صوتيا صرفيا معجميا، وذلك في اللفظ المفرد، والثاني: المستوى التركيبي والدلالي الذي تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا قضويا، وذلك في اللفظ المركب، والثالث: المستوى التداولي الذي تؤدي فيه العبارة فعلا غرضيا تأثيريا؛ وذلك بمطابقة الكلام المركب لما يجب أن يتكلم له، ودراسة ظاهرة الاستلزام الحوارية تحت الاهتمام بالمستوى الثالث، الذي يسعف في الكشف عن الإمكانيات المتباينة لاستعمال اللغة والكيفية التي يتم بها ذلك، من منطلق كون هذا المستوى يتشكل من علمي البيان والمعاني؛<sup>49</sup> فعند إجراء معاني الطلب الخمسة مثلا على أصلها فإن العبارة اللغوية تحمل المعنى الذي تدل عليه صيغتها الصورية من نداء واستفهام وغيرهما؛ أما عند تعذر ذلك فإنها تخرج إلى معان فرعية أو إضافية يسميها السكاكي أغراضا فرعية، فعند قولك لمن يدعي أمرا ليس في وسعه: (افعله)، يمتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، ومن ثم يُوجّه إلى مطلوب ممكن الحصول، مثل: بيان عجزه، وتوليد التعجيز والتحدي، وتبعاً لذلك فإنّ عملية الانتقال هاته من المعنى الأول إلى معنى ثانٍ أو من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم تتم في مرحلتين متلازمتين، الأولى: التي يؤدي فيها عدم مطابقة المقام إلى خرم أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه، والثانية: التي يتولد فيها معنى آخر يناسب المقام عن الإخلال بشرط المعنى الأصلي الممتنع إجراؤه.<sup>50</sup>

46 انظر: المرجع السابق، ج1، ص228-231.

47 انظر المرجع السابق، ج1، ص96.

48 العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص26.

49 انظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني ص25-27.

50 انظر: المرجع السابق، ص32-33.

وعند تأمل فعل السكاكي وظاهرة الاستلزام الحواري نجد اتفاقهما في هذا الأمر، وبما أن أكثر اللغويين والأصوليين يتبنون خطة الجمهور في النظر إلى المعنى الأصلي والمعنى الإضافي فإن الظاهر بيّن في أنه المعنى الأصلي، وأما المعنى الآخر فهو ما أُوّل، وإن كانت الاقتراحات المقدمة من السكاكي على درجة عالية من الدقة والشمولية التي تجاوزت عمل جرایس المتمحور حول الجمل الخبرية؛ إذ إن السكاكي في مفتاحه تناول الجمل الخبرية والإنشائية،<sup>51</sup> ويرى العياشي أدراوي بما أن قواعد جرایس ضمن مبدأ التعاون تستهدف ضبط مسار الحوار بالتأكيد على أن احترام هذه القواعد بالإضافة إلى المبدأ العام هو السبيل الكفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا حيث يفضي كل خروج عنها أو عن إحداها إلى اختلال العملية الحوارية، فإن على المحاور في هذه الحالة نقل كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى المعنى الخفي الذي يقتضيه المقام، وهو ما تناوله تحت مفهوم الاستلزام الحواري،<sup>52</sup> فاستبدل العياشي أدراوي هنا المعنى الظاهر بالمعنى الحرفي، وشتان بينهما، وإن كان كلامه المتمحور حول إنجاز الأصوليين والبلاغيين والنحويين العرب يبيح له هذا الاستعمال ضمن إطاره السياقي.

ويرى بعض الباحثين أن الشوكاني مايز بين دلالة المنطوق الصريح ودلالة المنطوق غير الصريح على أساس إمكان التأويل وعدمه، فالمنطوق الصريح عنده لا يقبل التأويل بخلاف غيره، وأن دلالة الالتزام في المنطوق الصريح تفتح المجال لنوع من التأويل، وهذا يعني أنها لا تفتحها للتأويل الأصولي ومن ثم فإن الشوكاني لم يقدّم تقسيمه المنطوق الصريح وغير الصريح على أساس التأويل الأصولي، وإنما التأويل التداولي وشتان الفرق بينهما؛ ذلك أن من التأويل التداولي ما لا يعده أهل الأصول تأويلاً، ومنه دلالة المنطوق غير الصريح المتمثلة في الدلالة الالتزامية التي تشمل كل استنتاج يستمد من اللفظ باستثناء مفهومي الموافقة والمخالفة، ويقارب الباحث ما توصل إليه الشوكاني بما توصل إليه جرایس في تمييزه بين الدلالة الطبيعية وغير الطبيعية، فالدلالة الطبيعية تتمثل فيما يتضمنه ملفوظ الخطاب من معانٍ صرفية ونحوية ومعجمية متحصلة من تعالق المفردات وتضام الكلمات والتي تشير في مجموعها إلى النسبة الخارجية،<sup>53</sup> والفرق بينها وبين غير الطبيعية يتمثل في القصد؛ ففي الدلالة غير الطبيعية القائل يقصد شيئاً ما من خلال جملة معينة؛ فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيته،<sup>54</sup> بخلاف الدلالة الطبيعية التي تكون فيها العلاقة بين الكلمات ومعانيها علاقة سببية وعرفية، كما هو حال دلالة المنطوق الصريح عند الشوكاني، ومن ثم فإن الدلالة الطبيعية غير مقصودة، ويتضح بهذا أن التواصل اللغوي يقوم عند جرایس على نوايا القائل وفهم المخاطب لهذه النوايا، ويتأسس على هذا أن تكون مفردات الخطاب مرتبطة بمقاصد المتكلمين المؤكدة على أن شرط القصد هو الذي يفتح المجال للتأويل، وبناء على هذا يتضح بالتأمل التقارب الكبير بين ما توصل إليه كل من الشوكاني وجرایس؛ فدلالة المنطوق الصريح عند الشوكاني تمثل جزءاً من الدلالة الطبيعية عند جرایس، كما أن دلالة المنطوق غير الصريح عند الشوكاني تمثل جزءاً من الدلالة غير الطبيعية لتشمل إضافة إليه دلالة مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة.<sup>55</sup>

51 انظر: المرجع السابق، ص38.

52 انظر: المرجع السابق، ص100.

53 انظر: زهوة عشور، الاستلزام الحواري في كتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني: مقاربة غرايسية، ص18-19.

54 انظر: سمية بالي، وهنية عطا الله، الاستلزام الحواري في سيرة ابن هشام: دراسة تداولية، (مذكورة من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي بتخصص اللسانيات العامة، جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي بالجزائر، 2018م)، ص38.

55 انظر: زهوة عشور، الاستلزام الحواري في كتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني، ص19-20.

#### رابعاً: فلسفة الظاهر في الفكر التداولي الحديث

إن العودة إلى خصائص الظاهر في التراث الإسلامي يساعدنا على رصد تجليات هذا المصطلح في الفكر التداولي الحديث، ولعل أهم هذه الخصائص اللفظية وعدم المفهومية، وتبادر المعنى وراجحيته على غيره من المعاني التي يفيدها اللفظ، والدلالة الظنية الاحتمالية، وقد تجلت هذه الخصائص عبر الآتي:

أ. **اللفظية**، أي أن الظاهر كلام منطوق ملفوظ غير مفهوم – بالمعنى الأصولي-، وعند تأمل ما جاء في إطلاق التداوليين ظاهر النص والمعنى الحرفي والمعنى السطحي المباشر والمعنى المعجمي والأول والأصلي، نجد إطلاقاً وقع على ألفاظ وجمل مقروءة أو مسموعة نطق بها المتكلم، وهذا مفهوم اللفظية.

ب. **الدلالة الظنية الاحتمالية**، وكذلك عند تأمل ما كتبه التداوليون فإننا نرى الدلالة الظنية الاحتمالية بينة فيما تناولوه بالتأويل، فإن اللفظ الذي تناوله هؤلاء التداوليون بالتأويل يحتمل أمرين: ظاهره وتأويله، ومن ذلك ما ذكرناه من أن أزيبيط يرى أن المعنى الحرفي للعبارة اللغوية لا يعتبر إلا مقدمة لما هو قابل للاشتقاق من المعاني الإيحائية أو المسكوت عنها أو المضمره عامة، وهذا ما يجعل المعنى الحرفي موقوفاً ببعض العوامل السياقية والمقامية، ومن ثمَّ يعود التفكيك مباشرة إلى تأويل ثانوي أكثر احتمالاً؛<sup>56</sup> يعني من هذا المعنى الظاهر.

ج. **تبادر المعنى وراجحيته**، وفي هذه الخاصية يتجلى مفهوم الظاهر الذي يتعامل معه التداوليون بالتأويل، ومن ذلك ما جاء في المستوى الثالث من مستويات الدلالة اللغوية عند شتراوس الذي يدل على الدلالة اللغوية المرجعية التي هي عبارة عما نفهمه من الملفوظ مضافاً إليه الدلالة اللسانية العاملة على تحديد مراجع التعبيرات المختلفة الوحيدة التي يحتوي عليها هذا الملفوظ، إلى جانب تحديد القوة الإنجازية، ليوصف بكونه وعداً أو إخباراً أو غيرهما، ومضافاً إليه أيضاً ما يريد المتكلم قوله،<sup>57</sup> وهذا ما نراه في خروج الاستفهام والأمر عن مقتضى الظاهر عند البلاغيين والتداوليين.

وبما أن المتكلم والمتلقي يعيشان ضمن بيئة يتفاعلان معها؛ فلا بد من تأثير هذه البيئة عليهما بكل ما تحويه من أفراد ومكان وزمان وأحداث تكتنفها وتؤثر فيها، ومن ثمَّ فإنَّ اتكاء المتكلم على اللغة والسياق يلعب دوراً هاماً في توصيل القصد إلى المتلقي، وهذا الدور نفسه يلقي على عاتق المتلقي لفهم هذا القصد؛<sup>58</sup> وعليه فإن هذه الظروف المحيطة بالموقف الكلامي تمثل اللاعب الأساسي في تحديد الظاهر والمؤول في قولات المتكلمين وعباراتهم.

وبما أن استعمال اللغة هو الخطاب، ولا يتبلور الاستعمال إلا من خلال عملية قولية تسمى عملية التلطف بالخطاب؛ فإن التلطف يعد النشاط الرئيس الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي بوصفه نقطة التحول بالممارسة الفعلية لها، مما يبلور عناصر السياق في الخطاب من مرسل ومرسل إليه، ويتحدد به القصد والهدف؛<sup>59</sup>

56 انظر: بنعيسى عسو أزيبيط، الخطاب اللساني العربي، ج1، ص126.

57 المرجع السابق، ج1، ص153-154.

58 وسن عبد علي عطية، "الاستلزام الخطابي: ثنائية التصريح والتلميح (فكر وقراءة عربية)"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق: جامعة القادسية، المجلد (18)، العدد (1)، 2018م، ص223.

59 انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية. ط2. (عمان: دار كنوز المعرفة، 2015م)، ج1، ص60.

فالتلفظ هو الفعل الذاتي في استعمال اللغة الذي يمثل الفعل الحيوي في إنتاج نص ما مقابل ما يسمى بالملفوظ باعتباره الموضوع اللغوي المنجز والمنغلق والمستقل عن الذات التي أنجزته، وعلى هذا فإن التلفظ بوصفه مصطلحا تداوليا لا يهتم بشكل الملفوظ إلا في ضوء التداول،<sup>60</sup> وهذا المفهوم للتلفظ يختلف عن التلفظ بوصفه النطق الصوتي لإنتاج الخطاب مع مستوى التركيب والدلالة؛ إذ هو مجرد تصويت لا يحدد سمات الخطاب التداولية؛ أما هنا فالتلفظ فعل في السياق قد يكتفي به المرسل لإنتاج خطاب مناسب للسياق، حيث يحيل طرفي الخطاب إلى السياق لإفهام المرسل إليه قصد المرسل، كاستخدام فعل الشرط وأداته فقط جوابا عن سؤال مثلا؛<sup>61</sup> ومن ثم فإن التلفظ هو الذي يحدد دور الملفوظات التداولي، ويسهم في بيان دلالاتها، وفي الكشف عن آلية التعامل اللغوي في السياقات المختلفة لارتباطه بسياق معين ليصبح فيصلا في بيان المرجعيات، وفيصلا لبيان الحقيقة من المجاز في استعمال اللغة، مانحًا الاستعارة دورها في إثراء الخطاب وتنويع إمكانياته، بتحديد مراجع الإحالة فيه، ومفضيا إلى تعدد الإنجازات والمعاني التي يمكن أن يسندها المرسل إلى خطابه.<sup>62</sup>

وبما أن كل تفاعل كلامي شفهي كان أو مكتوبا يمثل خطابا، فإن للعملية الخطابية عدد من العناصر تشترك في بلورة هذه العملية التخاطبية، تتمثل إجمالا في: المرسل والمرسل إليه، والعناصر المشتركة مثل العلاقة بين طرفي الخطاب والمعرفة المشتركة والظروف الاجتماعية العامة بما تثيره من الافتراضات المسبقة والقيود المؤطرة لعملية التواصل، ولعل العنصر الأخير هو أكثر العناصر المهيمنة على العملية الاتصالية الكلامية.<sup>63</sup>

ومن تناولنا لهذه العناصر ضمن النظرية التداولية يمكن استخلاص فلسفة الظاهر، عند علماء التداولية، ومنظريها كما يأتي:

#### العنصر الأول: المرسل أو المتكلم

يمثل المتكلم أو المرسل العنصر الأساسي في الموقف الكلامي، كونه المفعول للسياق وأدواته وإجراءاته، ويتبدى هذا التفعيل السياقي انطلاقا من شخصيته وملامحه وصفاته وجنسه ونبرات صوته، ومكانته الاجتماعية وأهليته، وقدرته على التنويع في كلامه بحسب أبعاده البلاغية وغاياته المبتغاة إفيهما أو إمتاعا أو إقناعا أو إبهاما، ودرجة القدسية المعطاة لكلامه أو الاحترام والتقدير له؛ إضافة إلى القدرات الآتية التي يرى فوندرليش (Wunderlich) أنه ينبغي لكل متواصل امتلاكها؛ إذ يجب أن يكون لديه مفهوم عن الواقع وعن العوالم الممكنة التي يمكن استنباطها منه حتى يحصر ما يريد أن يتواصل حوله، كما يجب عليه أن ينشئ اتصالا وأن يستطيع حصره، وأن يستطيع الإدراك، وأن يمتلك ذاكرة على التوقع بالنسبة لسياق الكلام وسياق الموقف المستمرين، وأن يستطيع الخوض في أدوار اجتماعية اتجاه الآخرين، ويستطيع إعادة إنشاء شروط اجتماعية، وأن ينطق ويدرك الأبنية الصوتية المناسبة في التفاعل الكلامي، وأن ينشئ من ذلك صيغا لغوية جديدة، ويتمكن من استخدام الوسائل اللغوية المصاحبة.<sup>64</sup> وهذه الشروط في حقيقتها شروط لنجاح العملية الاتصالية الكلامية؛ ومن ثم فهي شروط لنجاح التأويل والاستظهار التي هي العملية الأساسية التي يقوم بها متلقي الخطاب؛

60 انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ج1، ص62.

61 انظر: المرجع السابق، ج1، ص63.

62 انظر: المرجع السابق، ج1، ص64-65.

63 انظر: المرجع السابق، ج1، ص76-77.

64 انظر: سامية بنت يامنة، تداولية سياق الحال في الفعل الكلامي: دراسة تحليلية تطبيقية. ط1. (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2019م)، ص35-37.



إذ عند اختلالها فإن عملية الاستظهار والتأويل تتعرض للإخفاق، وكما أنها شروط يجب اتصاف المرسل بها، فهي أيضا شروط يجب أن يلم المتلقي باتصاف المرسل بها، ومما يبين أهمية معرفة المرسل وأهليته ومكانته الاجتماعية، التأمل في المثال الآتي: (افتح النافذة)؛ فإذا كان الأمر من الأب لابنه فإن ظاهر الكلام أمر مباشر له بفتح النافذة، وإن كان الكلام موجها من الطالب لمعلمه في الفصل فإنه التماس له بفتحها، لا أمر به، فكانت العبارة مؤولة إلى الالتماس من الأمر التي يؤديه المعنى الأصلي لها.

#### العنصر الثاني: المرسل إليه

المرسل إليه هو الطرف الآخر الذي يوجه إليه المرسل خطابه؛ فبناء الخطاب مرهون إلى حد كبير بمعرفة حاله أو بافتراض تلك الحال، فهو حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج خطابه، سواء أكان حضورا عينيا أم استحضارا ذهنيا، الأمر الذي يسهم في حركية الخطاب وفي قدرة المرسل التنويرية مما يمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجيات خطابه.<sup>65</sup>

والمتلقي هو الذي يتلقى الخطاب ويستظهره ويؤوله، ومن هنا كان حضوره واستحضاره أمرا لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، لنجاح العملية الاتصالية، وبناء على ذلك لا بد للمتلقي أن يتفاعل مع الإنتاج اللغوي الكلامي؛ فيبذل جهده ليطلع على معناه، ويتفطن لمواضع الحسن فيه.<sup>66</sup>

#### العنصر الثالث: السياق

يقع السياق في قلب التداولية ومركزها، بينما يقع المعنى في قلب الدلالة والتداولية معا؛ ففي الوقت الذي ركزت فيه الدلالة على بحث المعنى الحرفي وما يقال مستقلا عن السياق، تتخطى التداولية هذا الحد وتركز على تحليل ما يقصد،<sup>67</sup> ويظهر السياق بأشكال مختلفة، ويعمل في مستويات متنوعة، من متناهية الصغر إلى متناهية الكبر؛ أما المتناهية الصغر فتشير إلى حقيقة أن كل جملة ينتجها شخص تظهر في بيئة فريدة من جمل تسبقها وتليها، ومن ثمّ تكتسب جزءا من معناها من هذه الجمل الأخرى. أما المتناهية الكبر فترتبط بعموميات التواصل البشري والمجتمعات البشرية، وبينهما يقع عالم الظواهر المختلفة.<sup>68</sup> لقد شكل السياق بكل معطياته موضوعا رئيسيا للدراسات التداولية، التي ترتبط بالمرح الذي تتمظهر من خلاله الأقوال والأفعال؛ الأمر الذي دعا ماكس بلاك (Max blak) أن يسمها بالسياقية، وهو ما دعا بعض الباحثين إلى التأكيد على أهمية السياق، ببيان عدم إمكانية تحليل الرسالة التخاطبية دون الاهتمام بالمقام الذي تؤسس عليه والنتائج التي تهدف إليها.<sup>69</sup>

65 انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ج1، ص85-86.

66 انظر: سامية بنت يامنة، تداولية سياق الحال في الفعل الكلامي: دراسة تحليلية تطبيقية، ص37-38.

67 انظر: مجيد الماشطة وأمجد الركابي، مسرد التداولية. ط1. (عمان: الرضوان للنشر والتوزيع، 2018م)، ص142.

68 انظر: المرجع السابق، ص141.

69 انظر: سامية بنت يامنة، تداولية سياق الحال في الفعل الكلامي: دراسة تحليلية تطبيقية، ص106-107.

وقد اختلفت ترجمات المصطلح الإنجليزي (context of situation) إلى العربية فترجم بالماجريات والسياق الخارج عن النص والسياق العام والمقام والسياق الاجتماعي والمسرح اللغوي والظروف الكلامية،<sup>70</sup> وكما تعددت ترجماته تعددت تعريفاته، وعلى الرغم من أن كثيرا من الباحثين أشاروا إلى صعوبة تعريفه مفهوماً ومصداقاً، بل صرح جون لاينز (John Lyons) بأنه: "لا يمكن إعطاء جواب بسيط على سؤال: ما هو السياق؟"<sup>71</sup> إلا أن بعضهم قدم محاولات لتعريفه، ومن هذه المحاولات: "الطريقة التي تتم بواسطتها عملية التواصل، وهو بذلك يشمل سياق إنتاج النص، وسياق النص وسياق التلقي"،<sup>72</sup> والسياق أيضاً ما جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، بما يشمل زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة،<sup>73</sup> وهو "المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواء أكانت كلمة أو جملة في إطار من العناصر اللغوية أو غير اللغوية"،<sup>74</sup> ويعرفه مايكل هالدياي (Michael Halliday): بـ: "النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية".<sup>75</sup>

والسياق عند بروس إنغام (Bruce Ingham) يعني واحداً من اثنين، الأول: السياق اللغوي وهو ما يسبق الكلمة وما يليها من كلمات أخرى، والثاني: السياق اللغوي أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيها الكلام؛ أما روبرت ديوجراد (R. de Beaugrande) فيفرق بين مصطلحين، الأول: (context) ويتضمن الدلالات الخارجية وإنتاج النصوص واستقبالها، والثاني: (co-text) ويتضمن المكونات القاعدية والنحوية والدلالات الداخلية والصرف والأصوات.<sup>76</sup>

ويفرق الأسلوبيون كميلاً بين نوعين من السياقات الأسلوبية، أولهما: السياق الصغير، الذي يقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده، ويعنى أسلوبياً بدراسة الكيفيات التي تتفاعل بها الكلمات، وثانيهما: السياق الكبير، ويقصد به أحياناً ما هو أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجمله أو الفقرة أو الخطاب جمله، وقد يتمثل في جمله المعطيات التي تحضر القارئ وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي، وقد يقابل بين هذين الحجمين من السياق بالمفهوم نفسه الذي نفرق فيه بين سياق النص وسياق الموقف فيجعل الكبير خاصاً بالمسافة السطرية الأطول مضافاً إليها السياق الطبيعي الفيزيائي والمعارف وعلاقة المرسل بالمتلقي وأخيراً السياق التاريخي والاجتماعي.<sup>77</sup>

ويطلق محمد يونس علي المساق على كل القرائن الخارجة عن التعبيرات اللغوية الحرفية، والمحيطه بها والمؤثرة فيها دلالاتها،<sup>78</sup> ويبدو أن هذا التعريف للسياق موجز وشامل لكل أنواع السياق التي اقترحتها الباحثون سواء أيضاً، واعتماداً على تعريفه للمساق يقترح محمد يونس رسم حدود المساق في ثلاث نقاط رئيسة، أولها: السياق الثقافي، الذي يشمل الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية والمعلومات التاريخية والأفكار والأعراف المشاعة بينهم،

70 انظر: أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه: دراسة في النحو والدلالة. ط1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010م)، ص21-22.

71 إسماعيل نفاذ، مناهج التأويل في الفكر الأصولي: دراسة تحليلية ونقدية مقارنة لمناهج التأويلية المعاصرة. ط1. (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017م)، ص355.

72 يوسف أبو العدوس، الأسلوبية: الرؤية والتطبيق. ط2. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م)، ص131.

73 انظر: أسعد خلف العوادي، المرجع السابق، ص22.

74 ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق. ط1. (رسالة دكتوراه في اللغة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2004م)، ص51. المرجع السابق.

76 انظر: ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص51.

77 انظر: المرجع السابق، ص54.

78 انظر: محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، ص160.

وثانيها: ملابسات الموقف، التي تشمل الظروف والأحوال المحيطة بالموقف الذي صدر فيه الخطاب وجميع القرائن الحالية التي تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصة، ومنها: الوضع الذي عليه المتحدثون كطريقة جلوسهم، وقرائن الحال، والمكان والزمان الذي حدث فيه الكلام، والأشياء والحدوث التي هي موضع الخطاب، والعلاقة بين المتخاطبين، وثالثها: مساعدات الكلام، التي تشمل تعبيرات الوجه والإشارات اليدوية وإيماءات الرأس، ونحو ذلك من الحركات الجسمية المكملة لكلمات المتكلم.<sup>79</sup> ويرى محمد محمد يونس أن المساق يؤثر في التعبيرات اللغوية من وجهين، أولهما: من حيث إحداثه، وهو مما يختص به المخاطب، وثانيهما: من حيث تفسير الكلام وتأويله، وهو مما يتعلق بالمخاطب، ويمكن تقسيم تأثير المساق في إحداث الكلام عنده إلى ثلاثة أقسام، أولها: التأثير الكمي، الذي يتمثل في حذف بعض الألفاظ اعتماداً على المساق في إكمال النقص الذي يلحق التعبير اللغوي، وثانيها: التأثير الكيفي، الذي يتمثل في اختيار شكل تعبير معين موافق للسياق كالإظهار بدلاً من الإضمار، وثالثها: التأثير الموقعي، الذي يتمثل في الإتيان بترتيب معين للكلمات لما تمليه ملابسات الموقف.<sup>80</sup>

ويرى بعض الباحثين أن مفاهيم السياق وما تدل عليه - سواء عند الأصوليين أو عند أرباب التأويلية المعاصرة - لا تخرج عن نوعين من أنواع السياق، أولهما: السياق اللغوي، المستفاد من عناصر مقالية داخل النص، وهو السياق اللغوي الداخلي الذي ينتج عن ترابط التراكيب فيما بينها، لتشكل البنية الداخلية للجمل والنصوص، ويتجلى هذا النوع من السياق بدوره وخاصة بالنسبة لنصوص الوحيين في السياق الخاص والسياق العام؛ أما الخاص فالمقصود به النصوص السابقة واللاحقة للنص المراد تأويله؛ وأما العام فيتضح من خلال تصور نصوص الوحيين على أنها وحدة واحدة، وثاني النوعين من السياق: سياق المقام المستفاد من العناصر غير اللغوية التي تصاحب النص، ليمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث والمخاطب، وما بينهما من عرف سائد يحدد مدلولات الكلام، سواء أكانت هذه البيئة ثقافية أم اجتماعية أم غيرها.<sup>81</sup>

ويشمل السياق اللغوي عند حسام أحمد قاسم في تطبيقه على أسلوب الطلب دلالة الصوت كالتنغيم والوقف، ودلالة الصيغة، ودلالة مادة الطلب، ودلالة المغايرة التي هي دلالة اختيار لصيغة أو نمط تركيبى دون غيره، ومصاحبات الطلب المتمثلة في الأدوات والتعبيرات المصاحبة للطلب كأدوات التنبيه وحروف العطف وتعبيرات الزجر والتوبيخ والتوكيد، ويضاف إليها مكملات الطلب التي هي مجموعة من المعاني التي تتصل بالطلب، وتتفاعل معه على نحو لا يفهم معه معناه بشكل دقيق إلا في ضوءها، كذكر علة الطلب والجزاء عليه والتهديد على تركه أو مدحه أو ذمه، ودلالات الجوار كالاقتران والترتيب والمناسبة، ودلالة الإحالة؛ أما السياق الخارجي فعناصره عنده المتكلم بصفاته وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، ثم المخاطب بصفاته وعاداته وفهمه وأثر الكلام فيه، ثم المحدث عنه وموضوع الحديث ومجاله، وأخيراً الزمان والمكان.<sup>82</sup>

وعند تأمل ما سبق أن سردناه عن السياق، وغيره مما اطلعنا عليه لعله يتبين أن ما اقترحه محمد محمد يونس من تعريف وتقسيم للسياق وعناصره محاولة موجزة وشاملة.

79 انظر: المرجع السابق، ص161-164.

80 انظر: المرجع السابق، ص166-167.

81 انظر: إسماعيل نفاذ، *مناهج التأويل في الفكر الأصولي*، ص356-371.

82 انظر: حسام أحمد قاسم، *تحويلات الطلب ومحددات الدلالة: مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف*. د.ط. (القاهرة: دار النصر للتوزيع والنشر، د.ت)، ص235-435.

#### العنصر الرابع: القصد

لأهمية القصد في النظرية التداولية أثرنا أن نفرده عن السياق، وإن كان عنصراً ومكوناً ضمن عناصر السياق ومكوناته التي يمكن أن تبدو واضحة أو يستدل عليها بالقرائن المختلفة التي تحف بالعملية التخاطبية وسياقها؛ فالتداولية ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك فصل بين الشكل والمحتوى للوصول إلى المقاصد الحقيقية للكاتب الذي صاغها في الشكل المناسب، فهي لا تفصل النص اللغوي عن علاقاته الخارجية وسياقاته المستعملة حقيقة، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاماً من القواعد المجردة، وإنما تعنى بإيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي وقضايا التلاؤم بين التعبير والسياق الذي ورد فيه، وتدرس الاتصال اللغوي في ظروفه الاجتماعية، وتكشف الشروط والمعطيات التي تسهم في إنتاج الفعل اللغوي من جهة وتبحث في فاعليته وآثاره العملية من جهة أخرى،<sup>83</sup> ومن أبرز المبادئ التي اعتمدها اللسانيات التداولية في تحليلها اللغوي مبدأ القصدية الذي يربط بين التراكيب اللغوية وقصد منسئ النص ومنتجه، فلا يمكن أن يتحدد معنى النص دون معرفة لقصد منتجه؛ إذ إن فصل النص عن قصد منتجه وسياقه يفتح فضاء كبيراً من التأويلات والاحتمالات التي تجعل النص غير ذي قرار.<sup>84</sup>

وقد برز مفهوم القصدية في الدراسات التداولية عند أعلام فلاسفة اللغة التحليلية من تيار اللغة العادية، مثل لودفيغ فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) الذي يرى أنه كثيراً ما يحدث خطأ بين ما يقصده المتكلم والكلمات التي يستعملها؛ لأن ما نقصده بالعبارة التي نتكلم بها هو ما يعطيها معناها، فبدون هذا القصد لا يكون لها معنى؛ مما يدل على أسبقية القصد على المعنى،<sup>85</sup> ومن هؤلاء الفلاسفة جو لانغشو أوستن (J.L.Austin) الذي عني بالقصد في إطار نظريته لأفعال الكلام التي تميز بين الأفعال الثلاثة: التلفظ والإنجاز والتأثير، وأعطت اهتمامها بفعل الإنجاز الذي يختص بمقاصد العبارة وهو الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة، وأفعال الكلام تفيد في فهم مقاصد اللغة في الخطاب عبر المفاهيم التداولية: القوة الإنجازية، والملاءمة، والتعدد في الأثر الكلامي، فالقوة الإنجازية هي القصد الذي ينويه المتكلم أو يستلزمه خطابه مقامياً، من خلال عملية الإنجاز الحرفي أو الاستلزامي للكلام، فمحددات الأعمال الإنجازية شكلاً ووظيفة وتأويلاً بحسب التداوليين قوامها عنصران أصليان ضمن مؤشرات السياق هما: القصد والاستعمال؛ أما الملاءمة فهي إجراء يتحكم في الفعل الكلامي في صورته الإنجازية؛ بحيث يعبر عن أغراض الخطاب القصدية، فالكيفية التي توجد عليها الأشياء في العالم أو الواقع تتناغم بصورة ملائمة مع مقاصد الألفاظ الإنجازية التي توحى بها الخطابات النحوية بشئى أنماطها، وأما التعدد في الأثر الكلامي فيعني أن فعل الكلام هو إنجاز واحد وله آثار متعددة، وهذا التعدد سبيل لتنوع الخطاب العادي الذي من نتائجه التعدد في الدلالة القصدية بحسب الإنجاز القصدية وملاءمته للمقام.<sup>86</sup>

83 انظر: حيدر جاسم جابر الدينياوي، القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري. ط1. (عمان: دار الوضاح للنشر، 2016م)، ص128-129.

84 انظر: المرجع السابق، ص130.

85 انظر: المرجع السابق، ص131-132.

86 انظر: أحمد كروم، مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي. ط1. (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015م)، ص135-138.

والعناية بالقصد هو صلب نظرية بول جرايس (P.Grice) في مبدأ التعاون المؤسس لتفاعل طرفي الخطاب تفاعلا ناجحا، فيعبر المرسل عن قصده بما يستجيب لتلك القواعد تارة، وبخرقها أو تجاهلها تارة أخرى، فيصبح القصد هنا ما يسميه جرايس معنى المتكلم، الذي يمكن أن يتأوله المرسل إليه عن طريق الافتراض بأن المرسل تلفظ بالخطاب وفق ما يقتضيه مبدأ التعاون، وفق قواعده الأربع، ليكون الاستدلال على قصده محكوما بهذا المبدأ، فبدون معرفة القصد لا يمكن الاستدلال بكلام المتكلم على ما يريد.<sup>87</sup>

وميز جون روجر سيرل (John Roger Searle) خمس مجموعات كبرى لأفعال الكلام: الإخباريات والتوجيهيات والالتزاميات والتعبيريات والإعلانات استنادا إلى ثلاثة معايير، أولها وهو الأهم: الغرض الإنجازي للفعل الكلامي الذي يشير إلى المقاصد الاتصالية والعملية التي يتوخاها متكلم ما بمنطوقه اللغوي؛ ففي التوجيهيات مثلا الغرض الإنجازي يكمن في أن يحرك سامعه لينفذ فعلا معيناً، وثانيها: الموقف النفسي الذي يعبر عنه المتكلم بالفعل الكلامي كالرغبة والقصد والأسف، وثالثها: اتجاه المطابقة بين الكلمات والوقائع.<sup>88</sup>

ويمثل التفسير الغيبي عند جيوفري ليتش (Geoffrey Leech) غياب الدليل على وجود تلويح لمعنى مغاير لمعنى الكلام الحرفي دليلا على إرادة المعنى الحرفي ونفي ذلك المعنى المغاير؛ فحالة عدم وجود تلويح إضافي في الكلام تعتبر تلويحا يستدل منه على المعنى المباشر للكلام.<sup>89</sup>

#### خامسا: مكانم الظاهر في النظرية التداولية الحديثة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أماكن وجود الظاهر ومكانمه ضمن النظرية التداولية، عبر الإشارات، والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية وذلك كما يأتي:

##### 1- الإشارات

تقتزن الإشارات بفعل الإشارة إلى موضوع ما، وتنطبق على مجموعة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية غير المنفصلة عن سياق الملفوظ، وهذا الفعل التلغظي يقتضي متلفظا متوجها بخطابه إلى مخاطب ضمن إطار زمني ومكاني محدد؛<sup>90</sup> فهي مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط بمعناه،<sup>91</sup> وهي علامات لغوية لا يتحدد مرجعها إلا في الخطاب التداولي؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها؛<sup>92</sup> فالإشارة علاقة بين اللفظ وما يشير إليه في المقام المستخدم، بخلاف الإحالة التي هي علاقة اللفظ بالمفهوم العام الذي يحيل عليه في ذهن المخاطب بغض النظر عن المقام أو السياق الخاص الذي ورد فيه، فالإحالات مرتبطة بالوضع اللغوي؛ ومن ثم تندرج في المعاني لا في المقاصد التي لا تنكشف إلا بتوضيح الإشارات؛

87 انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ج1، ص251-252.

88 جوتس هنده لانج، مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي، ترجمة سعيد حسن بحيري، ط1. (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2012م)، ص85-88.

89 انظر: فضاء ذياب غيلم الحسنوي، الأبعاد التداولية: مدرسة النجف الحديثة أنموذجا. ط1. (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016م)، ص148.

90 انظر: جواد ختام، التداولية: أصولها واتجاهاتها. ط1. (عمان: دار كنوز المعرفة، 2016م)، ص76.

91 انظر: عبده العزيزي إبراهيم العزيمي، معالم التداولية في كتاب النظرات للمنفلوطي. د.ط. (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2017م)، ص328.

92 انظر: فتيحة بن عياد، مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال، (رسالة ماجستير في المعجمية وصناعة المعجم، جامعة وهران 1-أحمد بن بلة بالجزائر، 2015م)، ص23.

فإحالة (سيد المرسلين) معناها الوضعي بغض النظر عن المقصود بها؛ أما إشارتها فتعني تأويلها بسيدنا محمد ﷺ.<sup>93</sup> ومن الإشارات الشخصية ضمير الغائب إذا كان حراً لا يعرف مرجعه من السياق اللغوي؛ فإذا عرف مرجعه من السياق اللغوي خرج من الإشارات، كما يدخل في الإشارات الشخصية النداء الذي لا يفهم إلا إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه؛<sup>94</sup> ونظراً لاعتماد الإشارات على السياق اللغوي في تعيين المقصود بها، كانت من مواضع الظاهر التي تقوى الدلالة المقصودة بها وتضعف بحسب قرائن السياق والأحوال، وقد تكون هذه الإشارات نصوصاً وقد تكون ظواهر؛ ومن الأمثلة على ظواهر الإشارات ما اختلف فيه من عائد الضمير في قوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة إنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ [سورة البقرة، آية 43]؛ إذ اختلف في أن العائد: أهو الصلاة أم الاستعانة أم العبادة المدلول عليها بالصبر والصلاة أم القبلة لدلالة الصلاة عليها أم جميع ما أمر به بنو إسرائيل وجميع ما نهوا عنه؟<sup>95</sup>

وبما أن بعض الباحثين قد ذهب في تصنيف الإشارة إلى نوعين، أولهما: عنصر إشاري معجمي يشير إلى لفظ دال على ذات أو معنى مجرد، مثل: علم الشخص أو الزمان أو المكان أو الصفة، وثانيهما: عنصر إشاري نصي يشير إلى مقطع كامل، جملة أو جمل متوالية، ويمكن أن يدل على الفضاء العام للنص - والعنصر هنا لا يدل على مدلول لفظ معجمي، بل يدل على مجموعة من المعاني العامة والأحداث المفهومة من جمل كثيرة -<sup>96</sup> فإن بعض البنات الكبرى في القرآن الكريم كالمثل والقصة والصورة عناصر إشارية تمثل صيغاً نصية شديدة التكتيف تختزل نصها الأكبر، فهي مشبعة بالثيمة التي يتمحور حولها النص؛ وذلك لأنه بحسب علم الإشارة فإن كل بنية إشارية تنقل معنى محددًا ومكتملاً هي نص، حتى غالى بعضهم حينما ذهب إلى عد الجملة نصاً أيضاً، فشدة الاختزال في المثل جعلته يفتح أولاً على باحة التأويل؛ إذ إن من المبادئ الرئيسة أنه كلما ضاقت العبارة والأمر اتسع المعنى، ولا سيما أن المثل قائم على توظيف مفارقي مكثف، وهذا ما دعا الصوفية إلى التوظيف الإشاري في تفسير القرآن الكريم؛ فالمعنى المباشر الظاهر يأتي بحسبهم عن طريق العبارة؛ أما غير المباشر الباطن فيكون عن طريق الإشارة؛ ولذلك كانت الآلية المعتمدة في تأويل الخطاب عندهم سواء على سبيل الإشارة أو التصريح هي المماثلة بين معان آراء جاهزة لديهم تشكل قوام مذهبهم وبين المعنى الظاهر المؤدى بعبارة النص.<sup>97</sup>

93 انظر: محمد بنونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص19.

94 انظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. د.ط. (القاهرة: دار المعرفة الجديدة، 2002م)، ص17-19.

95 انظر: مجدي حسين، التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم. د.ط. (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، د.ت)، ص39-40.

96 انظر: نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي. ط1. (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2013م)، ص90، ذكرت ذلك المؤلفة وعند الرجوع إلى مقال الدكتور أحمد عفيفي التي نقلت منه المؤلفة وجدتها تمثل للعنصر الإشاري النصي بالإحالة الموسعة! وهناك فرق عند التداوليين بين الإحالة والإشارة كما بينته قبل؛ فالإشارة نوع من أنواع الإحالة، وفي ذلك انظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، ص58. <https://ia802700.us.archive.org/15/items/lis01507/lis01507.pdf> تاريخ المشاهدة: 9 من نوفمبر 2019م

97 انظر: عشتار داود محمد، الإشارة الجمالية في المثل القرآني. د.ط. (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005م)، ص36-39.

## 2- المبادئ الحوارية والاستلزام التخاطبي

من خلال تتبع القواعد التي اهتمت بالعملية التخاطبية نجد أن الأساس الذي تمحورت حوله هذه القواعد وانطلقت منه تعديلاتها بالإتمام والتطوير والنقد هو مبدأ التعاون الذي وضعه جرایس الذي مفاده: ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه هذا السياق، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه،<sup>98</sup> وصاغه طه عبد الرحمن بإيجاز: "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه"،<sup>99</sup> وهذا المبدأ يتفرع منه أربع قواعد ومسلمات (الكم والنوع والمناسبة والطريقة) واتباع هذه القواعد من وجهة نظر جرایس أو خرقها كفيل بنقل المعنى وتسيير المحادثة نحو الإفهام وتحقيق الهدف المشترك، تعويلا على التعاون بين طرفي الخطاب؛<sup>100</sup> إذ باتباعها ينتفي الاستلزام الحواري، بخلاف انتهاكها الحالة التي يشتغل بها هذا الاستلزام، فإذا قال المتكلم: (أكلت ليلي بعض الخبيز)، فسيستنتج المخاطب -بناء على مبدأ الكم- أن ليلي لم تأكل كل الخبيز؛ لأنها لو أكلته كله لصرح المتكلم بذلك، ولذلك فإن المفهوم التخاطبي أو الاستلزام التخاطبي الحواري لم يفهم من المعاني الوضعية (المعجمية أو القواعدية أو التركيبية أو الأسلوبية) للجملة، كما أنه ليس استنتاجا منطقيا؛ لأنه ليس تضمنا (entailment)، ولا افتراضا مسبقا أو اقتضاء تداوليا (presupposition) تشتمل عليه، بل هو استنتاج مستمد من مبادئ التعاون التي تحكم عملية التخاطب، وخصوصا مبدأ الكم ها هنا.<sup>101</sup> وعند مقارنة ما جاء من قوانين التخاطب والاستلزام التخاطبي، بالدرس الأصولي نجد أن الدرس الأصولي الإسلامي ينص على تقسيم الدلالة إلى دلالة منطوق ودلالة مفهوم، وهذه الأخيرة بدورها تنقسم إلى مفهوم موافقة يضم فحوى الخطاب الأولي ولحن الخطاب المساوي، ومفهوم مخالفة يشير إلى إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت ويسمى دليل الخطاب، وبعضهم يجعل دلالة الاقتضاء والإيماء والإشارة من المفهوم؛ وذلك أن المفهوم بيان حكم المسكوت بدلالة لفظ المنطوق، ودلالة المفهوم تنقسم إلى النص والمجمل والظاهر والمؤول، وإنما كان نصا في بعضها؛ لأن من دلالة المفهوم دلالة الموافقة، وبعضهم يجعل من المفهوم دلالات الاقتضاء والإيماء والإشارة؛ أما مفهوم المخالفة فهو ظاهر لا يرتقي إلى القطع، وخاصة إذا تبين لنا أن الأصوليين اختلفوا في حجيته، واستدل من قال به عليها بنصوص من الكتاب والسنة، وتصرفات الصحابة -رضوان الله عليهم- في فهم الكتاب والسنة،<sup>102</sup> أما جرایس في ضوء نظريته للاستلزام الحواري فتتقسم الدلالة التركيبية عنده إلى معان صريحة ومعان ضمنية؛ فالمعاني الصريحة تشتمل على محتوى قضوي وقوة إنجازية حرفية، بينما تشير المعاني الضمنية إلى معان عرفية اقتضائية ومعان حوارية استلزامية.<sup>103</sup>

98 انظر: محمود طلحة، تداولية الخطاب السردي: دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي. ط1. (إريد: عالم الكتب الحديث، 2012م)، ص120؛ عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ج1، ص140.

99 طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. ط1. (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998م)، ص238.

100 انظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ج1، ص140.

101 انظر: المرجع السابق، ص166-167.

102 انظر: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه. ط3. تحرير: عبد الله خلف العاني وعمر سليمان الأشقر وعبد الستار عبد الكريم أبو غدة. (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 2010م)، ج4، ص5-17.

103 انظر: خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحى التداولي في التراث اللغوي: الأمر والاستفهام نموذجين. ط1. (إريد: عالم الكتب الحديث، 2016م)، ص31.

وتتبين المناطق المشتركة ونقاط الالتقاء بين النظرية التداولية والأصولية في أنّ كليهما يرتكزان على الاستدلالات المتولدة الكامنة وراء المحتوى الدلالي للعبارة اللغوية؛ حيث تتلخص هذه الاستدلالات فيما يمكن اشتقاقه ونحته من مضامين أو ما اصطلح بتسميته بالاستلزامات الحوارية سواء أكانت اقتضاءات منطقية أم لزوما دلاليا أم استنتاجا منطقيا، أم مفاهيم مخالفة أو مفاهيم موافقة أو غيرها من تسميات تحيل إلى الاستدلالات المشتقة من المحتوى المنطقي أو الدلالي،<sup>104</sup> ومثال على ذلك: (لا يملك زيد أقل من سيارة)؛ الذي يفيد بخرق قانون الكم أن عمرا لا يملك أية سيارة، وبحسب مفهوم الموافقة الأولوي (فحوى الخطاب) فإنه لا يملك أيضا سيارة، وهذا نص وليس ظاهرا، ومثال الظاهر: (في الغنم السائمة الزكاة) الذي يستلزم خرق قانون الكم به عدم وجوب الزكاة في الغنم غير السائمة، وبحسب مفهوم المخالفة يستلزم عدم وجوب الزكاة في الغنم غير السائمة كذلك.

### الخاتمة

يمكن أن نستخلص من البحث أبرز النتائج الآتية:

- 1- أن الظاهر عند الأصوليين هو "اللفظ الدال على معنى الوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا"، على الرغم من بعض الاختلاف في تعريفاتهم له، إلا أنهم يكادون يتفقون على أن الظاهر لفظ لا معنى، وأنه يقابل المعنى الأصلي أو العرفي، وأن هذا المعنى الظاهر يحتمل معناه أكثر من احتمال غيره؛ ما يعني أن دلالاته على معناه ظنية.
- 2- على الرغم من اختلاف الباحثين في تعريف التداولية، إلا أنهم يكادون يتفقون على أنها دراسة للغة في الاستعمال.
- 3- يتجلى الظاهر في الفكر التداولي الحديث، في المصطلحات التي استخدمها الباحثون العرب في التعبير عن المصطلحات المرادفة له والمتقاطعة معه، ومن أبرز هذه المصطلحات ظاهر النص والمعنى الحرفي والمعنى الأول، وتتمثل أهم التباينات الفكرية في استخدامه في أن بعض الباحثين لم يراعي خصوصية المصطلح الإسلامية فأصبح يطلقه على المعنى الحرفي، بينما آخرون لحظوا الفرق بينهما، وبين غيرهما من المصطلحات التي تدور في الفلك نفسه.
- 4- من خلال أبرز خصائص الظاهر (اللفظية والدلالة الاحتمالية وتبادر المعنى وراجحيته) استخلصنا فلسفة الظاهر عبر دراسته ضمن عناصر العملية التخاطبية (المرسل والمرسل إليه والسياق والقصد)، وبيننا أهمية كل عنصر من هذه العناصر في بيان المعنى الظاهر ضمن سياقاته المختلفة.
- 5- يكمن الظاهر في النظرية التداولية الحديثة، في الإشارات والمبادئ الحوارية والاستلزام الحوارية الذي يتجاوز ظاهر النص، في بعض خياراته ويقف عند بعضها، بحسب السياق الذي يكتنف العملية التخاطبية، وقد بينا المقاربة الفكرية مع التراث الأصولي الإسلامي في أثناء تعرضنا له ضمن حديثنا عن مكانه.



## المراجع والمصادر

### أولاً: الكتب والرسائل العلمية

- إبراهيم العزيمي، عبده العزيمي. (2017م). معالم التداولية في كتاب النظرات للمنفلوطي. د.ط الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.
- أبو العدوس، يوسف. (2010م). الأسلوبية: الرؤية والتطبيق. ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- أدراوي، العياشي. (2011م). الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها. ط2. الرباط: دار الإيمان.
- أزابيط، بنعيسى عسو. (2012م). الخطاب اللساني العربي: هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد). ط1. إربد: عالم الكتب الحديث.
- الأمدي، علي بن محمد بن سالم. (2003م). الأحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي. ط1. الرياض: دار الصميعة للنشر والتوزيع.
- بالي، سمية وعطا الله، هنية. (2018م). الاستلزام الحوارية في سيرة ابن هشام: دراسة تداولية. مذكرة تخرج من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي بتخصص اللسانيات العامة، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، كلية الآداب واللغات
- تودوروف، ترفيتان. (2017م). الرمزية والتأويل. إسماعيل الكفري (ترجمة). ط1. دمشق: دار نينوى للنشر والتوزيع.
- جاد الكريم، عبد الله. (2014م). التداولية في الدراسات النحوية. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب.
- الحسناوي، فضاء نزياب غيلم. (2016م). الأبعاد التداولية: مدرسة النجف الحديثة أنموذجاً. ط1. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
- حسين، مجدي. (د.ت). التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم. د.ط. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.
- ختام، جواد. (2016م). التداولية: أصولها واتجاهاتها. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة.
- الدينياوي، حيدر جاسم جابر. (2016م). القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري. ط1. عمان: دار الوضاح للنشر.
- الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا. (1979م). معجم مقاييس اللغة. عبد السلام محمد هارون (تحقيق). د.ط دمشق: دار الفكر.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسين. (1979م). المحصول في علم الأصول، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. ط1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- رقية، خولة. (2018م). اختلاف المفسرين في عود الضمير في القرآن الكريم. مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية: تخصص علوم القرآن وتفسيره، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي.
- ريكاناتي، فرانسوا. (2018م). المعنى الحرفي. أحمد كروم (ترجمة). ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله. (2010م). **البحر المحيط في أصول الفقه**. عبد الله خلف العاني وعمر سليمان الأشقر وعبد الستار عبد الكريم أبو غدة (تحرير). الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- سامية بنت يامنة. (2019م). **تداولية سياق الحال في الفعل الكلامي: دراسة تحليلية تطبيقية**. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الشنقيطي، خديجة محفوظ محمد. (2016م). **المنحى التداولي في التراث اللغوي: الأمر والاستفهام نموذجين**. ط1. إربد: عالم الكتب الحديث.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (2015م). **استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية**. ط2. عمان: دار كنوز المعرفة.
- طلحة، محمود. (2012م). **تداولية الخطاب السردي: دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي**. ط1. إربد: عالم الكتب الحديث.
- الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله. (2004م). **دلالة السياق**. ط1. رسالة دكتوراه، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- عبد الرحمن، طه. (1998م). **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**. ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عشور، زهوة. (2014م). **الاستلزام الحوارية لفي كتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني: مقارنة غرايسية**. رسالة ماجستير في اللغة والأدب العربي تخصص نظرية الخطاب، الجزائر: جامعة مولود معمري.
- علي، محمد محمد يونس. (2004م). **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**. ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- علي، محمد محمد يونس. (2007م). **المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية**. ط2. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- العوادي، أسعد خلف. (2010م). **سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة**. ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عياد، فتيحة. (2015م). **مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال**. رسالة ماجستير في المعجمية وصناعة المعجم، الجزائر: جامعة وهران 1-أحمد بن بلة.
- الفرايدي، الخليل بن أحمد بن عمرو. (د.ت). **كتاب العين**. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (تحقيق). د.ط. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- قاسم، حسام أحمد. (د.ت). **تحويلات الطلب ومحددات الدلالة: مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف**. د.ط. القاهرة: دار النصر للتوزيع والنشر.
- قدوري، عائشة. (2013م). **بلاغة الخطابة وآلياتها التداولية: الخطابة القضائية أنموذجاً**. رسالة ماجستير في العلوم اللغوية والاتصال، الجزائر: جامعة وهران.
- كروم، أحمد. (2015م). **مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي**. ط1. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- لانج، جوتس هنده. (2012م). **مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي**. سعيد حسن بحيري (ترجمة). ط1. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

- لحرش عبد الكبير. (2010م). سلسلة بلاغة المفارقة في القرآن الكريم-دراسة تداولية حجاجية: (2) المفارقة الإضماربية. ط1. إربد: دار الكتب الحديث.
- الماشطة، مجيد والركابي، أمجد. (2018م). مسرد التداولية. ط1. عمان: الرضوان للنشر والتوزيع.
- محمد، عشتار داود. (2005م). الإشارة الجمالية في المثل القرآني. د.ط. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- المرابط، عبد الواحد. (2010م). السيمياء العامة وسيمياء الأدب من أجل تصور شامل. ط1. الرباط: دار الأمان.
- مقبول، إدريس. (2006م). الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه. ط1. إربد: عالم الكتب الحديث.
- المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة. (1991م). روضة الناظر وجنة المناظر ومعه نزهة خاطر العاطر لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدومي دمشقي. ط1. بيروت: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع.
- النجار، نادية رمضان. (2013م). الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي. ط1. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.
- نحلة، محمود أحمد. (2002م). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. د.ط. القاهرة: دار المعرفة الجديدة.
- نقاز، إسماعيل. (2017م). مناهج التأويل في الفكر الأصولي: دراسة تحليلية ونقدية مقارنة لمناهج التأويلية المعاصرة. ط1. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (1999م) صحيح مسلم. محمد فؤاد عبد الباقي (تحقيق). ط1. بيروت: دار الفكر.
- محمد علي الخولي. (1993م). مدخل إلى علم اللغة. ط1. عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- فايز الداية. (2006م). علم الدلالة: النظرية والتطبيق، ط5. دمشق: دار الفكر.
- يانغ هوانغ. (2020م). معجم أكسفورد للتداولية، ترجمة وتقديم هشام عبد الله إبراهيم الخليفة ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

#### ثانيا: المجلات العلمية

- السيد، عبد الحميد. (2001م). "التراكيب النحوية من الوجهة التداولية". الأردن: جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 2.
- صحراوي، مسعود. (2005م). "الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر". الجزائر: جامعة عمار تليجي الأغواط، قسم اللغة العربية وآدابها، مجلة الآداب واللغات، العدد 4، ديسمبر.
- صحن، أحمد رسن. (2017م). "فهم انحراف بنية الاستفهام في (البيان والتبيين) في ضوء نظرية الاستلزام الحوارية". العراق: مجلة دراسات البصرة، السنة 12، العدد 24.
- عطية، وسن عبد علي. (د.ت). "الاستلزام الخطابي: ثنائية التصريح والتلميح (فكر وقراءة عربية)". العراق: جامعة القادسية، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 18، العدد 1.
- عيسى، عبد الحليم. (2008م). "المرجعية اللغوية في النظرية التداولية". الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دراسات أدبية، العدد 2، مايو.

ثالثا: المصادر الأجنبية

**LITERAL MEANING** ،François Reccanati, Retrieval time: 22, Feb, 2020 from:  
.https://jeannicod.ccsd.cnrs.fr/ijn\_00000326/document

رابعا: شبكة المعلومات الدولية:

أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص. الاسترجاع: 9 من نوفمبر 2019 م من:  
.https://ia802700.us.archive.org/15/items/lis01507/lis01507.pdf

تاريخ [،https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/lexical-meaning](https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/lexical-meaning)  
الدخول: 2021/06/30 م